فصارت الفسخ يقول القاضي للزوج فارقها وانت راضي
فان يفارقها فبها اولا الولا فرق بينهما وبين الرجل
وان يك القاضي مفرق يقل فسخت هذا العقد بين ذا الرجل
وبين ذي المراة بالخيار بسبب البلوغ في المختار
وان يقل بينهما فرقت جاز والاحتياط في فسخت
ثم الصريح للصريح يلحق ويلحق البائن فيما حققوا
ويلحق البائن للصريح لو البائن افهمه على الصحيح
الا اذا كان معلقا كان يقول ان فعلت دار ابن الحسن
فانت عند ذاك مني بائن وقال بعد ذاك انت بائن
فانها تطلق حين تدخل في عدة فيها على ما ينقل
ثم مرادهم ببائن هنا ملكان وادر با بالفاظ الكنى

لو

لو قبلت خلعا وبوه ادعت طلاقها الثلاث قبل سمعت
فان تبرهن استحقت البدل لانها جاهلة في ذا المحل
تعليقه لخلعها بشرط .. صح على ما حرروا بالضبط
وان يكن من جانب الزوجة لا يصح ذلك على ما فصلا
لو قال ما انوي بخلع زوجتي طلاقها صدق في الديانة
وفي القضا ان لم يكن ذكر البدل فان يكن فلا يحقق ذا المحل
لو لزم التحليل فالحيلة ان تهب معذارا من المال لمن
قد وثقت به فيشتري بما اعطته مملوكا مراحقا وما
بلغ لكن سله بجامع ثم الى نكاحها يسارع
من ذلك المملوك ثم ان دخل يهبه منها ففي هذا المحل
يفسخ النكاح ثم ترسل به الى مدينة يتصل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)